



مجلة البحوث المالية والتجارية

المجلد (22) – العدد الرابع – أكتوبر 2021



المتغيرات المعاصرة وتداعياتها على مفهوم المواطنة بالتطبيق على ليبيا
بعد عام 2011

**Contemporary variables and their repercussions on the
concept of citizenship by application to Libya after
2011**

إعداد:

د/ رشا عطوة عبدالحكيم

مدرس العلوم السياسية

كلية التجارة بالاسماعيلية

رابط المجلة: <https://jsst.journals.ekb.eg/>

الملخص

لقد شهد المجتمع الليبي مجموعة من التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى الإنفتاح على العالم الخارجى وظهور العولمة التى أثرت على كافة الجوانب، وأيضاً ثورة الإتصالات والتطورات التكنولوجية فى وسائل الإعلام، كل ذلك أثر على مفهوم المواطنة فى ليبيا، فالمتغيرات المعاصرة أصبحت شاملة لجميع جوانب حياة المواطن المعرفية والسياسية والاقتصادية والثقافية، ويهدف هذا البحث إلى معرفة التحديات لمفهوم المواطنة فى الدولة الليبية بعد عام 2011، وقد توصل البحث إلى أن مشاعر التوتر والقلق وغياب الأمن الوطنى فى ليبيا أصبحت مؤثرة على أغلب الممارسات فى الحياة الثقافية فى ليبيا ، فأصبح الولاء للقبيلة باعتبارها كياناً اجتماعياً أكثر رسوخاً وأهمية من الدولة، لذا فالتحدى الحقيقى الذى يواجهه مفهوم المواطنة فى ليبيا هو تحدى هيمنة إنعدام الثقة بين المواطن والدولة، وشعور المواطنين بالولاء لعشائهم وكذلك يعد غياب الدولة المنظمة وتجاهل تعقيدات المجتمع الليبى أحد الأسباب التى تؤثر على مفهوم المواطنة، ولمواجهة المتغيرات المعاصرة المؤثرة على مفهوم المواطنة فى ليبيا تم إطلاق مبادرة رؤية ليبيا المستقبل، والمشاركة فى برنامج المواطنة الفاعلة.

الكلمات الدالة: المتغيرات المعاصرة، مفهوم المواطنة، ثقافة الديمقراطية، ليبيا



Abstract

The Libyan society has witnessed a series of political, economic and social transformations, in addition to the openness to the outside world and the emergence of globalization that affected all aspects, as well as the communications revolution and technological developments in the media all of which affected the concept of citizenship in Libya. Contemporary changes have become inclusive of all aspects of life the cognitive, political economic and cultural citizen, and this research aims to know the challenges of the concept of citizenship in the Libyan state after 2011.

Loyalty to the tribe, as a social entity, became more firmly established and important than the state. Therefore, the real challenge facing the concept of citizenship in Libya is the challenge of the hegemony of the lack of trust between the citizen and the state, and the citizens' feeling of loyalty to their clans, also the absence of the organized country and the ignoring of the complexities of Libyan society is the one of tge reasons that affect the concept of citizenship, to face the contemporary changes that affect the concept of citizenship in Libya, the Libya future vision initiative was launched, and participation in the active citizenship program.

Keywords: contemporary variables, the concept of citizenship, democracy culture, Libya

المقدمة

لقد شهد العالم تحولات عديدة ساهمت في تكوين عالم جديد تتعدد خصائصه وتختلف توجهاته، وهذا التحول نتج عنه عدة مشكلات منها الإحساس بالإغتراب وضعف تقبل المواطن للدور التي يفرضها عليه المجتمع، بالإضافة إلى أن مفهوم المواطنة شهد تغيرات عديدة في مضمونه وإستخدامه، فلم يعد يصف العلاقة بين الفرد والدولة في شقيها القانوني والسياسي، بل تم العودة إلى الإهتمام بمفهوم المواطنة كمفهوم مجتمعي له أبعاده المتعددة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك إلى جانب تعدد العوامل التي تؤثر على مفهوم المواطنة في الدولة الليبية مثل أزمة الهوية في المجتمع الليبي بعد عام 2011، واتضح ذلك من خلال الإنقسامات في المجتمع الليبي بين جماعات ومناطق تتمسك بهويتها المحلية وتجعل لها الأولوية على الهوية الوطنية الليبية، وبين جماعات التطرف الإسلامي التي ترفض الإعتراف بالهوية الوطنية وتدعو إلى هوية إسلامية فوق وطنية.

المشكلة البحثية

يعد مفهوم المواطنة هو المحرك الأساسي لتفعيل حقوق الإنسان وتحويلها من نصوص قانونية إلى سلوكيات يمارسها المواطن في ضوء إيمانه بالوطن ومصالحته والتضحية دفاعاً عن الوطن، إلا أن المتغيرات المعاصرة في الدولة الليبية كان لها تأثير على مفهوم المواطنة.

تساؤلات البحث

التساؤل الرئيسي

إلى أى مدى أثرت المتغيرات المعاصرة على مفهوم المواطنة في الدولة الليبية؟

ويتفرع من التساؤل الرئيسي عدة تساؤلات فرعية وهي:

1- ما هي القيم والمرتكزات التي تعتمد عليها المواطنة ؟

2- إلى أى مدى تؤثر المواطنة على تحقيق الإستقرار والعدالة الاجتماعية ؟

3- ما هي العلاقة بين المواطنة وثقافة الديمقراطية في ليبيا؟

3- ما هي التحديات التي تواجه مفهوم المواطنة في ليبيا ؟

5- ما هي الأسس التي تعزز مفهوم المواطنة في ضوء المتغيرات المعاصرة في ليبيا؟



6- إلى أى مدى كان للمبادرات التى أطلقتها ليبيا دوراً فى تعزيز المواطنة؟

أهداف البحث

- أما عن الأهداف التى يسعى البحث الى تحقيقها فيمكن تحديدها على النحو التالى :
- دراسة أهم محاور تنمية المواطنة.
 - فهم ما يجرى من تحولات سياسية داخل المجتمع الليبي .
 - رصد مدى تأثير الهويات القبلية والعرقية على المواطنة فى ليبيا.
 - تعزيز الآليات التى تدعم مفهوم المواطنة فى ضوء المتغيرات المعاصرة فى ليبيا.
 - الوصول إلى السبل التى تعزز مفهوم المواطنة فى ليبيا.

أهمية البحث

أ – الأهمية العملية

يهتم البحث بمفهوم المواطنة وما هى المتغيرات المعاصرة التى تؤثر على هذا المفهوم حيث تعد المواطنة من الركائز الأساسية فى تنمية الإلتئام الوطنى، وذلك لأن لها تأثير على إتجاهات المواطنين وسلوكهم فى حياتهم، وفى تهئنتهم لكى يتحملوا المسئولية تجاه وطنهم، مع دراسة المجتمع الليبي ومعرفة المتغيرات المعاصرة تجاه مفهوم المواطنة فى ليبيا.

ب – الأهمية العلمية

هذا البحث يمس عنصر هام ألا وهو المواطنة حيث أنه يعد موضوع هام فى هذه المرحلة التى تمر بها الدولة الليبية، ومن خلال نتائج هذا البحث يتم التوصل إلى قيم للمواطنة فى ظل المستجدات المعاصرة مع الحفاظ على الهوية الوطنية الليبية.

المنهج المستخدم

يعتمد البحث على المنهج الإستنباطى، وهو المنهج الذى ينتقل فيه الإستنتاج من الكل إلى الجزء ويبدأ الإستنباط من القواعد الكلية ومن ثم يستنبط منها القواعد التى يتم تطبيقها، حيث أنه فى ضوء هذا البحث يتم دراسة المتغيرات المعاصرة وتأثيرها على مفهوم المواطنة فى ليبيا، ثم تعميم ذلك على الدول التى تواجهها نفس المتغيرات تجاه مفهوم المواطنة.

وبالإضافة إلى المنهج الإستنباطى ، يتم الإعتناء على مدخل تحليل النظم:

ويستند تحليل النظم لديفيد ايستون على أربعة محاور رئيسية :

أ. النظام: ومن خلاله يتم النظر إلى الحياة السياسية كنظام للسلوك والنظر لمفهوم المواطنة.

- ب. البيئة : تكون كمتغير يستطيع أن يؤثر على مدخلات ومخرجات النظام السياسى وهى المتغيرات المعاصرة التى تؤثر على مفهوم المواطنة فى الدولة الليبية .
- ج. الإستجابة : وهى الإختلافات فى الهياكل والعمليات داخل النظام .
- د. ردود الفعل : وهى قدرة النظام على الإستمرار فى مواجهة الضغوط .

تقسيم البحث

يتم تقسيم البحث إلى ثلاث محاور:

المحور الأول: المتغيرات المعاصرة

المحور الثانى: مفهوم المواطنة

المحور الثالث : المتغيرات المعاصرة وتأثيرها على مفهوم المواطنة فى الدولة الليبية

المحور الاول

المتغيرات المعاصرة

لقد دخل مفهوم المواطنة فى مآزق وهو كيفية المحافظة على منظومة القيم الخاصة بكل تجمع ثقافى واجتماعى، فى وقت تدعو العولمة فيه للإفتتاح على الآخر، لذا تم طرح أشكال جديدة من المواطنة تستجيب لهذه المتغيرات(j.urry,1999,pp314-315) ومن أهم هذه الأشكال ما يلى: المواطنة الثقافية: ويقصد بها التنوع الثقافى فى المجموعات الاجتماعية وذلك حسب الجنس أو العرق أو السن، ويكون لهم الحق فى المشاركة الكاملة فى مجتمعاتهم، مواطنة التنقل: ويقصد بها حقوق ومسئوليات الزوار تجاه الأماكن الثقافية، مواطنة عالمية: والمقصود بها إتجاهات المواطنين العالمية تجاه ثقافة الآخرين فى العالم، مواطنة إستهلاكية: ويقصد بها حق المواطنين فى التمتع بالسلع والخدمات من القطاعين العام والخاص، وسيتم تناول هذا المحور من خلال ما يلى :

أولاً: مفهوم المتغيرات المعاصرة

ثانياً: أهم المتغيرات المعاصرة على مفهوم المواطنة

أولاً: مفهوم المتغيرات المعاصرة

1- التعريف اللغوى للمتغيرات المعاصرة

المتغيرات هى: الظواهر التى تتغير نتيجة علاقتها بمتغير آخر(جابر، 2013، ص 249)

المعاصرة: معايشة الحاضر بالسلوك والوجدان والإستفادة من كل منجزاته الفكرية والعلمية (عمر، 2008، ص 1507)



2- التعريف الإصلاحي للمتغيرات المعاصرة

تعرف المتغيرات المعاصرة على أنها : تغير عالمي أو اقتصادي أو ثقافي أو مجتمعي يتم حدوثه على المستوى المحلي أو الإقليمي أو العالمي (صالح ، 2018، ص 191) و تعرف أيضاً على أنها الأفكار والمفاهيم والتطبيقات الجديدة التي أستجدت على الأبعاد الرئيسية التي تشكل العالم المعاصر، وتمثل هذه الأبعاد فى أبعاد معرفية، معلوماتية، سياسية، اقتصادية اجتماعية، ثقافية (الجنوبى ، 2017، ص 74)

3- التعريف الإجرائي للمتغيرات المعاصرة

المؤثرات الحديثة والتطورات المختلفة نتيجة الرقى البشرى والتطور، والتي قد تحدث تغيير واضح فى الظروف الحياتية للمجتمع.

ثانيا : أهم المتغيرات المعاصرة على مفهوم المواطنة

من أهم هذه المتغيرات التي أصبحت دواعي أساسية لمفهوم المواطنة، ما يلي:

1- بروز فكرة العولمة التي تأسست على التوسع الرأسمالي العابر للحدود وثورة الإتصالات والتكنولوجيات من ناحية أخرى، والحاجة لمراجعة المفهوم الذي قام على تصور الحدود الإقليمية للوطن والجماعة السياسية وسيادة الدولة القومية، وكلها مستويات شهدت تحولات نوعية، حيث أنه فى الوقت الراهن وفى ظل العولمة والتطور التكنولوجي بدأت تنتشر قيم سلبية تدعو إلى الفردية وتضعف من قيمة الإنتساب للحدود الجغرافية.

ونظراً للإنتشار الكبير للإنترنت فى العالم، وحدث ما يمكن تسميته بالثورة التكنولوجية والإتصالية فى العالم وإنعكاس ذلك فى زيادة الإقبال على مواقع التواصل الاجتماعى مثل فيس بوك وتويتر وغيرها من المواقع (على ليلة، 2007، ص 28)، بالإضافة إلى إتاحت شبكة الإنترنت تواصل المواطنين مع بعضهم البعض، حيث أصبح المواطن له مساحة خاصة يستقل بها ويشارك الآخرين فى رأى وذلك من خلال المدونات والمنتديات الإلكترونية، فأصبح المجتمع الافتراضى يؤثر على المجتمع الفعلى، وتمت إثارة تساؤلات تتعلق بتطوير هويات المواطنين من خلال الفضاء الإلكتروني الذى يربطهم بالمواطنين الآخرين فى الثقافات المختلفة، لذا ظهر مفهوم المواطنة الرقمية(صالح، 2004، ص67) وكذلك القيم الثقافية الداخلية المصاحبة للعولمة، وهذه القيم تتعارض مع قيمنا الاجتماعية والدينية، ويؤدى هذا التناقض إلى نوع من الإنقسام القيمي وينعكس طابعه الصراعى على سلوك الأفراد وإنتمائهم الوطنى، حيث تهدف ظاهرة العولمة إلى فرض واقع مجتمعي عالمي يقوم على ما يدعى بالتطابق يحمل فى جوهره هيمنة ثقافة الغرب الرأسمالى، والتطابق لم يكن نتاج قيم مشتركة وتآلفات وإنما هو نتاج حركة السوق ومظاهر

العولمة(اليافعى، 2018، ص ص 256- 258)

2- تزايد تأثير الإعلام العالمي في السلوك الإنساني بشكل كبير، حيث أن الإعلام له دور مهم في بناء الفرد عبر تعزيز إنتمائه للوطن وتنقيفه وتوعيته بحقوقه وواجباته، ولذا أصبحت وسائل الإعلام العالمي هي أبرز الأدوات لانتقال الثقافات وتبادل الخبرات بين مواطنى مختلف الدول(عمارعلى، 2015)، والإعلام له دور في محاولة التأثير على ولاء الفرد لوطنه، وقد يتم ذلك بطريقة مباشرة من خلال نشر الأكاذيب والإشاعات والمعلومات المغلوطة وذلك لتشويه الدول وسياستها وقياداتها، مع ضخ المشاعر السلبية في المجتمعات كالعداء بين الشعب والسلطة وتكريس حالة الإحباط واليأس، وقد يتم بطريقة غير مباشرة مثل الترويج لمفاهيم سياسية وفكرية هدفها زعزعة ولاء الفرد لدولته، ومن أمثلة ذلك تشويه مفهوم المواطنة وإدعاء أنها نوع من أنواع التعصب، بالإضافة إلى الشعارات الدينية التي تلغى مفهوم المواطن(الشحى، 2019)

3- عولمة الأسواق : حيث أنها تؤدي إلى توحيد المقاييس الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعلاقات الثقافية بين المجتمعات، إلى جانب وجود اقتصاد جديد يعتمد على الشركات متعددة الجنسيات وعلى المضاربات الاقتصادية، ولقد خضع حجم الأسواق المالية وهيكلتها إلى تغيرات سريعة، فكانت عولمة الأسواق المالية وإلغاء القيود التنظيمية عليها جزءاً من برنامج التصحيح البنوي وكان يدعم ذلك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وأثناء قيام الدول بذلك أزاحت القيود والحواجز على التعاملات الأجنبية، وتدفق رؤوس الأموال العالمية مما أثر ذلك على الاقتصاد داخل الدول وأدى إلى زعزعة اليقين بالعدالة والرخاء، وقاد أيضا العالم إلى أزمات اقتصادية حادة كانت نتيجتها تزايد معدلات البطالة وإضعاف الثقة بين المواطنين وحكوماتهم وتأثرت بذلك الدول حيث أن العالم كله يتفاعل ويتأثر بالأحداث(داليا الجيزاوى، 2017، ص 95)

4- تزايد الصراع داخل الجماعات حيث أن الإنتماءات الدينية أو اللغوية أو العرقية توجد بدورها ثقافة سياسية معينة تتمايز أو تختلف مع بعض القيم السائدة في المجتمع وأحيانا لا تتفق معها، لذلك فهي تتطلب جهد متواصل لتحقيق التجانس وإرساء التعايش مع بعضها البعض مما يؤثر على المواطنة(يعقوب الكندرى، 2008، ص11)، بالإضافة إلى أن الجماعات الإثنية والعرقية لها مطالب خاصة بأبنائها تتعلق بالنظام السياسى الذى تتواجد فيه، ومن هذه المطالب تأكيد هويتها وإحترامها ويكون ذلك من خلال تمثيلها فى النظام السياسى أو يتم منحها وضعاً خاصاً فى الدولة وذلك لأنه كلما اختلفت قيم الجماعة الإثنية وهويتها وتمثيلها فى الدولة، كلما إزدادت نزعتها إلى التمرد والإنفصال وعدم الشعور بالمواطنة.



5- تصاعد تأثير التطرف والإرهاب، حيث يعتبر التطرف والإرهاب من أخطر الظواهر التي يشهدها العالم، فالإرهاب يهدف إلى إيذاء الأفراد من أجل زرع الرعب في الآخرين كما أنه يهدد أمن وإستقرار المواطنين، ويهدد أرواحهم وممتلكاتهم مما يؤدي ذلك إلى ضعف إنتماء الفرد لوطنه وضعف ثقته في المسؤولين عنه (عمر، 2021، ص ص 156- 158)، ولقد أصبح للإرهاب خطورة أكثر مع إستخدام الإرهابيين للتطور التكنولوجي، حيث إستخدم مرتكبيه أكثر الأسلحة تدميراً وتؤثر على المواطنين والدولة، لذا يعد مفهومي الإرهاب والمواطنة مفهومان متناقضان والعلاقة بينهما عكسية.

6- وجود الكثير من الأزمات والتوترات المتواجدة على أرض بعض البلدان مما يؤدي ذلك إلى تعييب مفهوم المواطنة والإعلاء من شأن عناوين خاصة على حساب الإطار الوطني العام، مما أدى إلى تزايد الإحتقان السياسي وأدى إلى هشاشة الإستقرار الاجتماعي في بعض الدول وأفضى إلى خلق كيانات اجتماعية معزولة عن بعضها البعض لا يجمعها إلا الإسم والعنوان العام، والنتيجة الطبيعية هي وجود العديد من المشكلات التي تحرص الأنظمة السياسية حالياً على مواجهتها من خلال دراسة آفاق تفعيل مبدأ المواطنة، ويمثل ذلك تحدياً داخلياً في المجتمعات، حيث أدى تداخل حدود الانتماءات الفكرية والثقافية مع أبعاد المواطنة إلى تكوين شكل هلامي في المفاهيم والممارسات وانعكست على الحقوق والواجبات، حيث أن المواطنة من المفترض أن تشكل حلقة وصل بين المواطن الذي يمارس الفعل والوطن الذي انشق منه الفعل (بنفيز ، 2009، ص 17) ولن يحدث هذا في ظل التعدد الذي يصل إلى حد التناقض بين رؤى وتيارات الفكر السياسي والاجتماعي حيال المواطنة.

المحور الثاني

مفهوم المواطنة

لقد شهد مفهوم المواطنة تغيرات عديدة في مضمونه وإستخدامه ودلالته، فلم يعد فقط يصف العلاقة بين الفرد والدولة في شقها السياسي القانوني كما كان سابقاً، بل تدل القراءة في الأدبيات والدراسات السياسية الحديثة على عودة الإهتمام بمفهوم المواطنة في حقل النظرية السياسية بعد أن طغى الإهتمام بدراسة مفهوم "الدولة" مع نهاية الثمانينيات، وفي هذا الإطار سيتم تناول ذلك من خلال :

أولاً: مفهوم المواطنة

ثانياً: عناصر المواطنة وأبعادها

ثالثاً: مكونات المواطنة ومقوماتها

أولاً: مفهوم المواطنة Citizenship

يعد مفهوم المواطنة من أكثر المفاهيم السوسولوجية والسياسية تعقيداً، على الرغم من أهميته لفهم وتحليل العديد من المشكلات والظواهر السياسية والاجتماعية والثقافية لأي مجتمع وتتضح هذه الأهمية في كونه مؤشراً ومعبراً عن الحقوق المدنية والسياسية لأفراد المجتمع، كما أنه يمثل الرابطة السياسية الوثيقة بين الفرد والدولة التي تنعكس في علاقات جوهرية مثل مسألة الإنتماء للجماعة السياسية، والهوية وعلاقة الثقافة العامة بالقانون، وعلاقة القانون بالدين وحقوق وضوابط المشاركة السياسية، والديمقراطية وحقوق الإنسان(راضية بوزيان، 2014، ص 24)

1- التعريف اللغوي للمواطنة

يعود أصل كلمة المواطنة إلى الحضارة اليونانية القديمة، والمواطنة مشتق من الوطن وهو المكان الذي يقيم فيه الانسان، والجمع أوطان(ابن منظور، 1994، ص 451) والمواطنة باللغة الإنجليزية (citizenship)المشتقة من كلمة (city) أى المدينة (المحجوب، 2015، ص 33)

أما قاموس اكسفورد المحيط بترجم كلمة مواطنة بمعنى الجنسية، وهى إنتساب الفرد أو إنتمائه إلى شعب الدولة بإعتباره عنصراً من العناصر المكونة لها(محمد بدوى، 2003، ص 193)

2- التعريف الاصطلاحي للمواطنة

لقد وردت تعريفات عدة للمواطنة، حيث تشير دائرة المعارف البريطانية إلى أن المواطنة علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من حقوق وواجبات وتؤكد على أن المواطنة تدل ضمناً على مرتبة من الحرية، مع ما يصاحبها من مسؤوليات(جلال محمد نجيب، 2014، ص 6)

وتعرف أيضاً بأنها تمثل وضعية الفرد فى المجتمع وذلك بإعتباره مواطناً وما يستتبع ذلك من أنه يتمتع بمجموعة من الحقوق والواجبات والهويات التى تربط المواطن بالدولة التى يتبعها

(Banks.J.A,2008,p,129)

وعرف علماء الاجتماع المواطنة: على أنها علاقة تربط الفرد بالمجتمع السياسي، ويقوم علماء الاجتماع بالتركيز على روابط الولاء والإنتماء التى تربطهم بالمجتمع الذى يؤويهم

(Sim,J, 2008, pp,253–254)، ويشار إلى المواطنة بالإنخراط العميق فى مبادئ عامة واحدة

أساسها الحقوق والواجبات التى يتساوى فيها المواطنون(غسان طه، 2010، ص 49)

وتذكر موسوعة الكتاب الدولي أن المواطنة هي عضوية كاملة في دولة أو في بعض وحدات



الحكم، وتقوم بالتأكيد على أن المواطنين لديهم بعض الحقوق، مثل حق التصويت وتولى المناصب العامة، وعليهم بعض الواجبات كدفع الضرائب، والدفاع عن بلدهم.

وتعرف موسوعة كوليبو الأمريكية المواطنة بأنها الجنسية، وأنها أكثر أشكال العضوية في جماعة سياسية(موسى، 2012، ص 90).

وعرف مركز التربية الوطنية المواطنة بأنها: العضوية في جماعة سياسية، بوصفها كياناً منظماً فالمواطنة بذلك هي عضوية نشطة في مجتمع سياسي وذلك في إطار من الحقوق والمسؤوليات التي يحددها الدستور والقانون (طه، 2013، ص 18)

ويشير مفهوم المواطنة إلى الوضع القانوني، والإعتراف السياسي كعضو بالمجتمع، إلى جانب الحقوق والواجبات المحددة المرتبطة بتلك العضوية، وهي تشمل على الأبعاد القانونية والسياسية والاجتماعية (Veera Ilona Iija, 2011, p64)، وتهدف المواطنة إلى تحقيق الإنتماء ويكون ولاء المواطن لوطنه ويتفاعل معه المواطن إيجابياً ويكون ذلك عن طريق المشاركة العملية والشعور بالإنصاف وارتفاع الروح الوطنية لديه(زيدان ، 2007 ، ص56)

وهناك بعض الباحثين يربط بين المواطنة والتمتع بالجنسية التي يكتسبها الفرد، فتوجد علاقة عضوية بين الفرد من جهة وبين الوطن الذي يكتسب جنسيته، حيث أن هذه العلاقة تتحدد من خلال ما تفرضه هذه الجنسية من حقوق والتزامات(البهجي، 2013، ص 23) فالمواطنة صفة مكتسبة ينالها الفرد بتمتعته بالمشاركة الكاملة في المجالات كافة للحياة الخاصة والعامة فهي ليست صفة شكلية يحملها المواطن، بل هي إرتباط بجذور الولاء والإنتماء للوطن(سعدون، 2007)

ومع تعدد التعريفات الخاصة بمفهوم المواطنة، وكل تعريف من هذه التعريفات يُغلب بعداً من أبعاد المواطنة، إلا أن التعريف الذي يغطي معظم أبعاد مفهوم المواطنة مع مراعاته لطبيعة هذا المفهوم هو التعريف الذي اقترحه(محمد الخشت) حيث يعتبر أن المواطنة في شكلها الأكثر إكتمالاً في الفلسفة السياسية المعاصرة هو الإنتماء إلى الوطن الذي يتمتع فيه المواطن بالعضوية الكاملة على نحو يتساوى فيه مع الآخرين الذين يعيشون في الوطن نفسه مساواة كاملة في الحقوق والواجبات، وأمام القانون دون تمييز بينهم على أساس اللون أو العرق أو الدين أو الفكر أو الموقف المالي أو الإنتماء السياسي ويحترم كل مواطن المواطن الآخر، على الرغم من الإختلاف والتنوع بينهم(الخشت، 2007، ص 3)

ويتضح من كل هذه التعريفات أن المواطنة يشار إليها بالإنخراط العميق في مبادئ عامة واحدة أساسها الحقوق والواجبات، وهذه الحقوق والواجبات التي تشكل المواطنة في المجتمعات (سلامة بن مخيضير، 2018، ص 175)

3- التعريف الإجرائي للمواطنة

- مجموع الحقوق والواجبات السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية (ابراهيم هياف، 2016 ص 17)

- الترجمة الواقعية لأحاسيس ومشاعر الولاء والانتماء (غازى، 2011، ص 42)

- التفاعل الإيجابي بين المواطن والدولة والمجتمع، وذلك أثناء ممارسة منظومة القيم من أجل تحقيق مصالح الجميع (بان غانم، 2009، ص 4)

- تمثل نسقاً قيمياً تكاملياً يتشكل من عدة قيم هي: العدالة، الحرية، التضحية من أجل الوطن المشاركة الاجتماعية والمسؤولية، إحترام القانون، إحترام الآخرين (مفيد، 2016، ص 60)

ثانياً: عناصر المواطنة وأبعادها

1- عناصر المواطنة

المواطنة تشتمل على العناصر التالية:

أ- الإلتزام: وهو يمثل شعور داخلي يجعل المواطن يعمل بحماس وإخلاص للإرتقاء بوطنه فالإلتزام يعد إحساس إيجابي تجاه الوطن، والإلتزام يحقق السعادة للفرد فهو ضرورة لحياة الفرد والمجتمع (حسن بن شمس، 2017، ص ص 11-12)، ومفهوم الإلتزام يتألف من الأبعاد التالية:

* الجماعية: وهي تعاون وتكافل وتماسك الأفراد في المجتمع.

* الهوية: تتمثل في وجود الفرد ويسعى الإلتزام إلى تقويتها.

* الديمقراطية: وهي تعبر عن إيمان الفرد بثلاثة عناصر هي "تقدير قدرات الفرد وإمكاناته، حاجة الفرد إلى التعاون مع الآخرين والتفاهم معهم، إتباع الأسلوب العلمي في التفكير".

ب- الولاء

ويقصد به مجموعة المشاعر التي يحملها الفرد تجاه الكيان الذي ينتمي إليه، فالفرد عندما يشعر بأنه جزء من نظام اجتماعي ما فإنه يدين بالولاء لهذا النظام، ومن مظاهر السلوك الدال على الولاء ما يلي: حب الوطن والعمل على خدمته، احترام القانون والإلتزام به، تقوية روح التعاون بين المواطنين، معرفة التحديات التي تواجه الوطن، المحافظة على الممتلكات العامة وحسن إستخدامها.

2- أبعاد المواطنة

مفهوم المواطنة له أبعاد متعددة، من هذه الأبعاد ما يلي:

* البعد السياسي: ويكون هذا البعد من خلال إحساس الفرد بإنتمائه للوطن، ويكون المواطن مشاركاً في إدارة شئون دولته ويكون ذلك من خلال حقه في الإنضمام للأحزاب والجمعيات



والنقابات(نفيسة، 2017، ص 255)

*البعد الاقتصادي : يتعلق هذا البعد بالعلاقة بين الفرد وسوق العمل والمستهلك، وهذا البعد يتضمن الحق في العمل ويركز على العدالة بين الأفراد في الفرص وعدم تهميش الفئات الضعيفة مثل محدودى الدخل والنساء، ويهدف هذا البعد إلى تحقيق الإستقرار والرضا لجميع الأفراد وتقوية قدرات الفئات الأضعف في المجتمع.

* البعد الاجتماعي: يتعلق بالسلوك بين الأفراد في المجتمع، ويقصد به القدرة على التعايش مع الآخرين والتعامل معهم، والملاحظ من خلال هذا البعد أنه كلما زاد الفقر كلما زاد الإحتياج للمواطنة (حق السكن، الحق في عناية صحية، الدفاع عن مكتسبات الحياة الاجتماعية المبنية على التضامن، حق العمل، حق التعليم) وذلك كمحاولة للإندماج في الحياة العامة، وهذا البعد يتطلب قدراً من التضامن والولاء، وتعد المهارات الاجتماعية ومعرفة العلاقات الاجتماعية في المجتمع كلها ضرورية لتطوير هذا البعد.

* البعد الثقافي: يتعلق بالوعي بالتراث الثقافي المشترك، ويكون ذلك من خلال معرفة التراث الثقافي وتاريخ الدولة المنتمى إليها، ويكون لكل مواطن الحق في الحفاظ على هويته الفرعية وله الحق في ممارسة الشعائر الدينية بحرية وإعتناق ما يرغب من أفكار، والمواطنة بالنسبة للبعد الثقافي تهتم بالتسامح وقبول التنوع الثقافي، والتسامح لا يعنى التنازل بل إتخاذ موقف إيجابي فيه إقرار بحق المواطنين الآخرين في التمتع بحقوق الإنسان وحرياته(رضوان 2012،ص 71)

* البعد المعنوي: وهو شعور الفرد بعلاقة الإلتزام والولاء لدولته، مما يؤدي ذلك إلى الإلتزام الطوعي للقانون وإحترامه والإهتمام بالعمل العام والرغبة في القيام بأعمال تطوعية لخدمة الوطن(عامر، 2012، ص 31)

* البعد الديني: وهو البعد القيمي مثل المساواة والتسامح والعدالة والحرية والديمقراطية (محمد العطار، 2018، ص 519)

* البعد المهاراتي: والمقصود بهذا البعد هو المهارات الفكرية مثل التفكير الناقد والتحليل وحل المشكلات، خصوصاً وأن المواطن الذى يتمتع بهذه المهارات يملك القدرة على تمييز الأمور ويكون أكثر عقلانية ومنطقية فيما يقول ويفعل(حسن بن شمس، 2017، ص ص 46-47)

ثالثاً : مكونات المواطنة ومقوماتها

1- مكونات المواطنة

لا تتحقق المواطنة إلا من خلال مكونات أساسية هي: المكون الأول هو الحقوق: تعد الحقوق هي التزامات الدولة تجاه المواطنين والتي يستحقها الفرد قانونياً وأخلاقياً عندما يطلبها

(السكرى، 2002، ص 450)، المكون الثانى للمواطنة هو الواجبات: حيث تعتبر ركناً أساسياً فى بناء شخصية الانسان، ومن أهم هذه الواجبات ما يلى: الدفاع عن الوطن وحمايته من المخاطر الإلتزام بأنظمة الدولة وقوانينها(أبوشاويش، 2016، ص ص 445- 446)، المكون الثالث هو المشاركة المجتمعية: تتطلب ممارسة المشاركة المجتمعية مهارات خاصة سواء أكانت هذه المهارات مهارات شخصية أو اجتماعية أو قيادية، وأهمية المشاركة المجتمعية ترجع إلى أنها تهدف لزيادة خبرات الافراد والإسهام فى نضجهم، وتعد هى إحدى القنوات التى تدعم المصلحة العامة وتنمى المواطنة(الشمري، 2014، ص 34)

2- مقومات المواطنة

تعد المواطنة سلوك يتم اكتسابه عندما تنهياً له الظروف، ويتم ممارستها فى ظل مجموعة من المبادئ والقواعد وفى إطار مؤسسات تضمن ترجمة مفهوم المواطنة على أرض الواقع، ومن بين هذه المقومات ما يلى:

* المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين والمواطنات فى الحقوق والواجبات، ويعد مبدأ المساواة أساسى للإستقرار داخل المجتمع وللحفاظ على هذه القيم.

* المشاركة فى الحياة العامة والمتمثلة فى المشاركة الفعلية للمواطنين فى الحياة العامة، وهذا يستوجب إستعداد فعلى لدى كل المشتركين فى الإلتزام للوطن، ولتحقيق ذلك لابد من توافر مناخ ديمقراطى يضمن حرية الفكر والتعبير وحرية الإلتزام.

*الولاء للوطن: حيث أن الرابطة التى تجمع المواطن بوطنه تعلق عن العلاقات القبلية والعشائرية والحزبية، وأنه لا يتم الخضوع إلا لسيادة القانون، ويكون لدى المواطن شعور بالمسئولية فى المشاركة فى تحقيق النفع العام(الجندي، 2018، ص ص302- 304)

المحور الثالث

المتغيرات المعاصرة وتأثيرها على مفهوم المواطنة فى الدولة الليبية

توجد مجموعة من الحقوق تثبت للإنسان بصفته إنسان كالحق فى الحياة وسلامته الشخصية وعدم تعرضه للتعذيب، وأيضاً هناك حقوق تثبت للإنسان بإعتباره مواطناً كحقه فى الإلتخاب والترشيح ومشاركته فى الحكم، وهذه الحقوق ترتبط بالمواطن بحيث لا يكون هناك تأثير لآى إنتماء اجتماعى على مدى تمتع المواطن بها، ولكن فى ظل غياب مفاهيم الشرعية والقانون وإستقلالية القضاء، إنكمش لدى الليبيين كمواطنين الوعى بالحماية والضمان المتبادلين بين المجال العام والخاص، حيث أنه مع تضاءل المجال العام أو إخفاءه بقى المجال الخاص الذى يتصل بوسائل



الأمان الأسرية والقبلية، لذا شهد المجتمع الليبي حالة من التفتت وذلك لأن الدولة ضعيفة وقامت علاقات مصلحة بين النظام السياسي القائم وفئة اجتماعية أو أكثر من أجل السيطرة الأمنية والاقتصادية أسرياً أو قبلياً (الاطرش، 2011، ص ص 9- 11)، وفي هذا الإطار سيتم تناول هذا المحور من خلال :

أولاً: الحقوق الأساسية للمواطنة والديمقراطية في ليبيا وأسسها

ثانياً : المتغيرات المعاصرة المؤثرة على مفهوم المواطنة بعد عام 2011

ثالثاً: الوسائل والمبادرات المتبعة لتفعيل مفهوم المواطنة والولاء في ليبيا

أولاً: الحقوق الأساسية للمواطنة والديمقراطية في ليبيا وأسسها

1-الحقوق الأساسية للمواطنة والديمقراطية في ليبيا

تعد الديمقراطية من أهم المفاهيم التي تدخل ضمن الحقل الدلالي لمفهوم المواطنة، حيث أن مفهوم المواطنة والديمقراطية في صيغتهما النظرية المجردة متوافقان ويتسمان بالإعتماد المتبادل ويوجد بينهما إرتباط وثيق، حيث أنه لا يتصور وجود نظام شمولي دكتاتوري يطبق قيم المواطنة، وذلك لأنها تعنى الحرية بمفهومها الشامل أى حرية المواطنين في التعبير عن آرائهم وحقهم في ممارسة الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية(الزيادات، 2008، ص 534) وتأثير وضع المواطنة على الحالة الديمقراطية ينعكس في الحالات الإيجابية في أن الممارسة الديمقراطية تحتاج إلى فاعلين ومشاركين، وهؤلاء يمثلون المواطنين في المجتمع، وأيضاً في تجسيد وتفعيل المواطنة على شكل برامج تنفيذية تترتب عليها ممارسات فعلية لجميع الحقوق والحريات ذات الصلة بالمواطنة والتي تعتبر السبيل لدعم الديمقراطية وتعزيزها (مباركة، 2013، ص 4)، وفي المقابل فإن تراجع المشاركة والحس الوطني في مجتمع ما يجعل الديمقراطية في خطر

(Russell J,Dalton 2008,p76)، حيث أن هناك تأثيرات إيجابية عديدة لتبني وتجسيد قيم ومبادئ الديمقراطية على تكريس المواطنة وتفعيلها (وظفة، 2006، ص 138)، والمواطنة الديمقراطية يترتب عليه ثلاث أنواع رئيسية من الحقوق والحريات لابد أن يتمتع بها جميع مواطنى الدولة دون تمييز بسبب الجنس أو اللون أو اللغة أو العرق، وهذه الحقوق هي:

* الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: وتتمثل الحقوق الاقتصادية فى حق كل مواطن فى العمل فى ظل ظروف منصفة وحقه فى تكوين النقابات والانضمام إليها وحقه فى الإضراب أما الحقوق الاجتماعية فتتمثل فى حق كل مواطن توفير الحماية الاجتماعية له وحقه فى الرعاية الصحية والتأمين الاجتماعى، والحقوق الثقافية هو حق كل مواطن فى التعليم والثقافة.

*الحقوق المدنية: وتتمثل فى الإعراف بحرية كل مواطن طالما لا تخالف القوانين ولا تتعارض

مع حرية الآخرين.

*الحقوق السياسية: وتتمثل هذه الحقوق في حق الانتخاب في السلطة التشريعية والمحليات وحق الترشح، وحق كل مواطن في الانضمام إلى الأحزاب وتنظيم الجمعيات، وحقه في تقلد الوظائف العامة في الدولة، بالإضافة إلى محاولة التأثير على القرار السياسي وشكل إتخاذه من خلال الحصول على المعلومات ضمن القانون، ومن خلال ذلك توجد جملة من الواجبات ملقاة على عاتق الدولة تتمثل في هذه الحقوق التي يتم منحها للمواطنين(الأطرش، 2011، ص 12)

فثقافة الديمقراطية لها أدواراً أساسية في تحقيق المواطنة وذلك من خلال نظام سياسى حكمته الثقافة الديمقراطية والحريات، وأن نجاح الديمقراطية النابعة من نسيج ووحدة ثقافة المجتمعات تؤدي إلى مشاركة سياسية لجميع فئات المجتمع، فالديمقراطية ثقافة تقوم على قيم وأخلاق المواطنة، ويكون ذلك عن طريق غرس قيم المواطنة في عقول الشباب للعمل على مشاركته في الحياة السياسية وعدم إستخدام أساليب العنف أو اللجوء إليها في التعبير عن آرائه وأفكاره عن طريق تعزيز ثقافة الديمقراطية (Dalton2008,pp76-77)، فالمواطنة الحقيقية لا تتعالى على حقائق التركيبة الثقافية والاجتماعية والسياسية، ولا تمارس تزيفاً للواقع، وإنما تتعامل مع هذا الواقع من منطلق حقائقه الثابتة، وتعمل على فتح المجال للحرية والانفتاح والتعددية في الفضاء الوطني، فالأمن والاستقرار والتحديث كل ذلك مرهون إلى حد بعيد بوجود مواطنة متساوية مصانة بنظام وقانون يحول دون التعدي على مقتضيات المواطنة الواحدة المتساوية ومتطلباتها(المحفوظ ، 2021)

وأسس المواطنة في ليبيا تنطوى على مجموعة من الحقوق تمنح للمواطنين وعليهم واجبات، لذا فالمواطنة في ليبيا يحتم أن تكون قائمة على أساسيين جوهريين هما:

أ- المشاركة في الحكم: تكون هذه المشاركة من خلال العملية الديمقراطية التي تقوم على جملة من المعايير، وهذه المعايير تتمثل في المساهمة الفاعلة والتي تعطى الفرصة المناسبة لكل مواطن للتعبير والمشاركة السياسية ، ولعل أحد أهم الأسس في ليبيا هي الأهلية القانونية والعقلية، وهي تعد شرط أساسى في المواطن المشارك في الحكم .

ب- المساواة بين جميع المواطنين: حيث أنه لا بد من الإيمان بالمساواة بين جميع المواطنين وإعتبار أن جميع السكان الذين يتمتعون بجنسية الدولة مواطنين متساويين في الحقوق والواجبات وبذلك يعد تحقيق مفهوم المواطنة ومعناها في ليبيا مرتبط بالأساسيين السابقين، وبتحقيقهم يتحقق إنتماء المواطن وولاءه لوطنه، ويكون ذلك نتيجة القدرة على المشاركة الفعلية والشعور بالإنصاف



وارتفاع الروح الوطنية لدى المواطن عند أداء واجبه فى الدفاع عن وطنه(الأطرش 2011، ص 10-11)

2- الأسباب وراء ضعف ثقافة المواطنة والديمقراطية فى ليبيا قبل ثورة 17 نوفمبر 2011

تحتاج الممارسة الديمقراطية إلى فاعلين وهؤلاء الفاعلين يمثلون المواطنين فى المجتمع، ولا توجد مواطنة بدون ديمقراطية، حيث أن المواطنة تعنى حقوق المواطن فى الممارسة الديمقراطية للحياة السياسية والاجتماعية، أما فى ليبيا فغابت ثقافة الديمقراطية عن الحياة السياسية والاجتماعية وأدى ذلك إلى وجود مشكلة أمام بناء الدولة الحديثة، وكذلك إلى إضعاف دور المواطن وتقليص المشاركة الحقيقية فى العملية الإنمائية قبل ثورة 2011، ومن ضمن الأسباب عملية الإستقطاب الدولى سياسياً وأيديولوجياً: حيث يتم النظر إلى الديمقراطية على أنها جزء من الثقافة الغربية الإستعمارية، وأن المطالبة بتطبيق الديمقراطية يعد من ضمن الغزو الثقافى الغربى، ومن الأسباب أيضاً تغييب دور المفكرين الديمقراطيين فى مركز القرار السياسى، حيث أنه لم يكن لديهم رؤية أو مشروع يربط بين عالمية الفكرة الديمقراطية وعملية إستثمارها محلياً(الأطرش، 2011، ص 19-20)، ولم يعترف النظام السياسى الليبى السابق بوجود نخبة تؤثر فى عملية صنع القرار، حيث أنه على الرغم من أن النظام السياسى الليبى قبل الثورة كان يرفع شعارات السلطة للشعب، إعتد النظام على قاعدة النخبة السياسية التنفيذية المحدودة والتي تتراوح بين 20-30 شخصاً فى تسيير القطاعات المهمة والرئيسية.

ثانياً : المتغيرات المعاصرة المؤثرة على مفهوم المواطنة بعد عام 2011

1- أزمة الهوية

يعتمد أى نظام سياسى فى مواجهة تحديات التحول الديمقراطى والتنمية على قدرة هذا النظام على خلق درجة عالية من الاندماج الأفقى، أى تشكيل هوية وطنية مشتركة من مجموع الهويات الطائفية والقبلية والعرفية، وليس معنى وجود هوية وطنية إلغاء كل مصادر الإنتماء الأخرى أو تجاهلها، وإنما يعنى ضرورة إستيعابها ضمن إطار الإنتماء والهوية الوطنية، فما يميز الهوية الوطنية عن الهويات الأخرى هو أنها هوية عامة وترتبط بالكيان السياسى للدولة، ولا يمكن ترسيخ العمليات السياسية الديمقراطية إلا إذا سادت قيم الإنتماء بمواطنة عامة ومشاركة، ولأن الإنقسامات الطائفية والعرقية والقبلية عندما تكون حادة وعنيفة، لا يكون هناك معنى للهوية السياسية المشتركة(المغربى، 2016، ص 89-90) لذا يعد توظيف التعدد القبلى والإثنى فى الصراع السياسى الليبى العقبة الأساسية لبناء المواطنة فى ليبيا، كما أن التمييز بين أفراد المجتمع بسبب العرق أو الدين أو الثقافة يعد أحد أسباب تغييب الهوية الوطنية الليبية وجعلها بلا قيمة، كما

أنه يدفع المواطنين إلى اللجوء إلى هوياتهم الفرعية، وهناك مجموعة من الفئات في ليبيا تعاني من التمييز والتهميش والإقصاء على سبيل المثال المكونات الثقافية (التبوء، الطوارق، الأمازيغ) حيث ينطلق خطابهم من فكرة عامة مؤداها أن هناك تهمة دائماً للبعد التنوعى والثقافى بما يتنافى مع مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان(اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا 2021، ص ص 74-75) فالتهميش والإقصاء يخلق حالة من التعصب لدى الفئات المهمشة إلى جانب توظيف بعض المجموعات لظاهرة التعصب القبلى وذلك من أجل تحقيق مكاسب ذاتية بعيدة عن مصلحة الوطن والمواطن، وعلى المستوى الفكرى ظهرت النزعة السلفية بكل أشكالها كالسلفية العلمية والجهادية، وظهرت حركات الإسلام السياسى، ووجود هذا التنوع يؤدي إلى صراعات تهدد سلامة الدولة.

2- غياب احترام التنظيم القانونى والحماية الوطنية

لقد أصبحت المؤسسات والهيئات التشريعية والقانونية عرضة للإختراق والتعدى من خلال عصيان القانون والخروج عليه والإلتفاف عليه وتعطيله وبطء إجراءات التقاضى، بالإضافة إلى الغياب الكامل لدور الأجهزة الأمنية حيث أن هناك حالات عديدة من الإعتقال خارج القانون ولقد تأثر القطاع الأمنى فى ليبيا بعد عام 2011، حيث غابت الإستراتيجية الوطنية الواضحة لإعادة بناء المؤسسات الأمنية، وتم إنشاء مؤسسات أمنية موازية لا تسيطر عليها الدولة، وذلك بالإضافة إلى التشكيلات المسلحة لمدن وقبائل أصبحت تسيطر على جزء من الوطن(اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا، 2021، ص 86) ويتضح من خلال ذلك أن غياب الدولة المنظمة بمعناها الحقيقى يجعل المواطن الليبى يلجأ إلى أقرب مكون منظم له مثل الجماعات المسلحة أو القبيلة وذلك لإعتباره البديل للدولة.

3- التنافس بين المدن والقبائل فى ليبيا

حيث انخرطت المدن والقبائل فى المواجهة المسلحة ضد النظام من جهة والمدن المحسوبة على النظام السابق من جهة أخرى، بالإضافة إلى أن الميلشيات التى تكونت بعد سقوط النظام تخضع معظمها لإعتبرات إثنية وقبلية، وتمثل منطقة الجنوب الليبى ومدينة سبها بؤرة رئيسية من بؤر الأزمات التى يعرفها المسار الليبى، حيث شهدت هذه المنطقة تصعيداً عسكرياً فى ديسمبر 2013 وأوائل 2014 على ضوء مواجهات بين المكونات القبلية والعرقية الليبية وأدى ذلك إلى تدخل قوات محسوبة على مصراتة والزنتان(يحيى ، 2015، ص 59)

4- التمسك بالعلاقات المتشعبة بين القوى المختلفة وبين التيارات السياسية المختلفة " يسارى



إسلامي ، ليبرالي "يؤدي للتأثير على المشترك الوطني وأى علاقة بين قوى اجتماعية أو تيارات سياسية مع أى دولة إقليمية أو أجنبية يؤدي إلى تفتيت المجتمع الليبي والتأثير على مفهوم المواطنة(الأطرش ، 2011،ص 20)، كما أن المناطقية والتمييز العرقي يتم إستخدامهم على حساب الوطنية الليبية(حميدة،2020،ص ص 18- 20)، ولقد جاءت جماعات خارجية إلى ليبيا وقامت بفرض وجهة نظرها مثل الفصل بين الجنسين، اللباس الإسلامى ،والإسلام المتطرف.

5- انتشار العنف والنزاعات المسلحة والصراع

انتشر العنف فى ليبيا وسادت الجريمة وأصبحت المؤسسات أداة فى الصراع ومعبرة عنه فى ذات الوقت، مما أدى ذلك إلى تعميق الإنقسام وترسيخ النزاع، حيث أدى ذلك إلى إغراق ليبيا فى الفوضى، وأصبحت الميليشيات مسيطرة على الاقتصاد بينما يعانى المواطنين من أجل الحصول على حاجاتهم الأساسية، ولقد أكدت ترتيبات تقاسم السلطة برعاية الأمم المتحدة التى أنتجتها إتفاقية الصخيرات التى تم توقيعها فى ديسمبر 2015 إلى عدم قدرة الهيئات المختلفة فى ليبيا على إكتساب الشرعية فى ظل تواجد الميليشيات المسلحة، وتسبب النزاع المسلح المستمر بين الجماعات العسكرية فى شلل السلطات التنفيذية والتشريعية، مما كان له تأثير سلبي على الحياة اليومية للمواطنين وعلى توافر الخدمات العامة، حيث مازالت المؤسسات الليبية عاجزة عن ممارسة ولاياتها، ولقد أدى عاملان رئيسيان إلى الصراع فى ليبيا هما : سياسة الإنتقام والإقصاء التى تم توارثها عن النظام السابق، بالإضافة إلى عسكرة المجتمع الليبي بعد عام 2011، وقد أثر هذان العاملان على القيم التقليدية الليبية القائمة على التعايش والتسامح وتغليب الشعور الوطنى.

ثالثاً: الوسائل والمبادرات المتبعة لتفعيل مفهوم المواطنة والولاء فى ليبيا

1- الوسائل التى يجب إتخاذها لتفعيل مفهوم المواطنة والولاء فى ليبيا

- إرتكاز مفهوم المواطنة على منظومة سياسية وقانونية واجتماعية وأخلاقية ينتفى من خلالها التمييز بين المواطنين على أساس اللون أو الجنس أو العرق أو القناعات الفكرية، مع تدويب كل الولاءات الفرعية لصالح الإنتماء للوطن، ويصبح الولاء للوطن رابطة تعلق على الولاءات الأخرى (القبلية ،الحزبية ،الإنتماءات الجهوية والخارجية)
- تعاقد المواطنين الليبيين على أسس ومفاهيم تؤكد رغبتهم فى العيش فى جماعة لها قواعد للتعايش والتوافق، وتكون مدعومة بمواثيق أخلاقية ملزمة، والبحث عن القواسم المشتركة بين الليبيين ووضعها فى شخصية وطنية واحدة تعبر عن هوية الوطن.
- توظيف الإعلام وتوجيهه نحو إعلاء قيم المواطنة، والإعلام الهادف فى محتواه يسعى إلى نبذ الخلافات والصراعات وتأسيس مبدأ الوحدة الوطنية مع الإرتقاء بمستوى الوعى والثقافة الفكرية

لدى المواطنين، ولقد أصبحت وسائل الإعلام الحديثة فى ظل تدفق المعلومات، أبرز الأدوات لإنتقال الثقافات وتبادل الخبرات بين مواطنى مختلف الدول فى جميع أنحاء العالم، وكذلك يتم تعزيز الإلتئام الوطنى اللببى من خلال الندوات والمهرجانات الثقافية والنشاطات المجتمعية.

- المدرسة يكون لها دوراً فى تعزيز مفهوم المواطنة، حيث أنها المصدر الأساسى فى النمو الفكرى والاجتماعى والشخصى والروحى، وتعد هى الممثل الرئيسى من خلال المعلم والمنهج المدرسى.

-الرجوع إلى المصالحة بين أفراد المجتمع اللببى، ويكون ذلك عن طريق الحوار الديمقراطى الجامع فيما بينهم من أجل فهم أسباب إعتراضاتهم.

- لكى تخرج ليبيا من أزماتها وصراعاتها الإثنية والقبلية، لابد من وجود سلطة دستورية يقرها الدستور اللببى.

- لكى يتم تحقيق المواطنة والديمقراطية فى ليبيا، لابد من الإعتراف أنه طالما إستمر الإفلات من العقاب على الجرائم ونفتت قطاع الأمن سيصبح كفاح المواطنين من أجل ذلك صعباً، حيث أن غياب المساءلة عن الإنتهاكات الجسيمة وتجدد الصراع بين الجماعات المسلحة والقوات شبه العسكرية المتعددة فى ليبيا، بالإضافة إلى نمو المزيد من الجماعات المسلحة بما فيها الجماعات ذات العلاقات الوثيقة بتنظيم القاعدة، كل ذلك يقوض من قدرة المؤسسات اللببية على الإضطلاع بدورها فى تنفيذ العمليات السياسية الأساسية، لذا تتخذ الدولة اللببية القرارات اللازمة لإعادة بناء المؤسسات الأمنية لضمان التعايش السلمى وبناء دولة القانون.

2- المبادرات التى تم إطلاقها لتعزيز مفهوم المواطنة فى ليبيا

أ- مبادرة رؤية ليبيا المستقبل: نحو دولة الإزدهار والعدالة والمؤسسات عالجت هذه الرؤية تحديات أساسية تمنع إرساء قواعد الدولة المدنية الحقوقية فى ليبيا، وتناولت هذه الرؤية الحقوق الأربعة الأساسية لبناء الدولة وهى حق الحكومة المركزية، حق الحكم المحلى والتنمية، حق الملكية، حق الأسرة، مع تسليط الضوء على العلاقة التكاملية بين الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وربطت بين مفهوم الحقوق وبين المجالات المتكاملة فى عملية التنمية التأسيسية وذلك خلال مرحلة إعادة بناء الدولة.

ولقد طورت الرؤية ميثاقاً اجتماعياً يقوم بتحديد حقوق أفراد المجتمع وواجباتهم، ويرسم صلاحيات السلطة ومسئولياتها، ورؤية ليبيا المستقبل تستند إلى أربعة ركائز هى : دولة المواطنة والهوية اللببية، الحماية والعدالة الاجتماعية، النموذج الاقتصادى البديل، الإصلاح المؤسسى، وقد



تم التوصل من خلال هذه الرؤية إلى أنه بالرغم من تعرض وحدة البلاد والنسيج الاجتماعي لتحديات كبيرة، حيث ظهرت بعد عام 2011 العديد من الهويات الفرعية والتشكيلات القبلية والأيدولوجية العابرة للحدود، والتي تعارض كلها تعزيز الهوية الوطنية الليبية، إلا أن الهوية الوطنية الليبية مازالت متواجدة في وجدان كل ليبي (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (2021)، ص ص 7-9)

ب- المشاركة في برنامج المواطنة الفاعلة

يمنح هذا البرنامج المشاركين فيه الثقة للتميز، ويساعد في تنمية مهارات القيادة لديهم، ويهدف هذا البرنامج إلى جمع الأشخاص معاً لتحسين التنمية المستدامة للمجتمعات على المستوى الدولي ولقد تمكن برنامج المواطنة الفاعلة من تكوين روابط بين الأشخاص في ليبيا وبين أقرانهم في جميع أنحاء العالم، حيث يلتقون ويستعرضوا الأفكار ويطوروا المبادرات التي تؤثر بالإيجاب على مجتمعاتهم المحلية.

الخاتمة

- لا تتحقق المواطنة إلا في ظل نظام سياسي ديمقراطي، ويكتمل مفهوم المواطنة من خلال دولة الإنسان المدنية التي تمارس الحياد الإيجابي تجاه معتقدات وأيدولوجيات وأفكار مواطنيها، حيث توجد علاقة بين مفهوم المواطنة والأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية السائدة، وذلك لأن الكثير من مضامين المواطنة على الصعيدين الذاتي والموضوعي هو بحاجة إلى فضاء سياسي جديد، يأخذ على عاتقه تحريك الساحة بقواها ومكوناتها المتعددة .

- تعد المواطنة بقيمها وحقوقها وواجباتها هي الأساس لتطور النظام السياسي وتجديد الحياة السياسية والثقافية، فالاستقرار والعدالة مرتبطان بوجود مواطنة يتم صيانتها بنظام وقانون يحول دون التعدي على مقتضيات المواطنة.

- العالم شهد تحولات كثيرة ساهمت في تكوين عالم جديد تتنوع خصائصه وتتباين توجهاته مما أثر ذلك على مفهوم المواطنة.

النتائج

- يشهد المجتمع الليبي تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية، وذلك بفعل المستجدات السياسية والأمنية، وتطلب ذلك ضرورة مواجهة خطر هذه التحولات وذلك من أجل الحفاظ على المواطنة.

- تصاعد حدة العداوات الشخصية والقبلية بالإضافة إلى تعمق التعصب الأيدولوجي، مما أدى ذلك إلى فراغ اجتماعي.

- أدت الحرب المستمرة في ليبيا إلى تغييرات كبيرة في ثقافة المجتمع وقيمه، حيث انتشرت أعمال

عدائية كثيرة بعد إنهيار الدولة.

التوصيات

- الدولة يكون لها دور فى التقليل من سلبيات استخدام التقنيات الحديثة، وذلك من خلال إنشاء قنوات تليفزيونية محلية إيجابية لى تقوم بتقديم برامج هادفة، بالإضافة إلى نشر الوعى من مخاطر الإستخدام السيء لوسائل التكنولوجيا والانترنت.
- تقوية الشعور لدى المواطن الليبى والإحساس بقيم المواطنة وأبعادها وذلك من خلال إطلاع المؤسسات الاجتماعية والتربوية بدورها فى تدعيم قيم العمل الجماعى والتطوعى.
- العمل على ترسيخ قيم المواطنة ونشرها، بالإضافة إلى التركيز على نقل القيم التى تنادى بالتسامح والتعايش، والإستفادة من المتغيرات فى تكريس المعانى الإيجابية لمفهوم المواطنة.
- تفعيل الجهود فى كافة المؤسسات لترسيخ قيم الانتماء للمواطنة والوطن، وإعطاء دور أكبر للمجتمع المدنى لخلق روح المواطنة والهوية الوطنية الليبية، ووضع المواطنة والديمقراطية على رأس أولويات التأهيل والإصلاح فى ليبيا، والإعتراف بوجود الإختلاف وعدم إنكار مطالبات الآخرين.
- قيام الدولة الليبية بتحقيق المساواة بين مواطنيها مساواة حقيقية، بما يضمن العيش المشترك.
- يحتاج المجتمع الليبى إلى إعلام تعددى قوى وفاعل لى يساعد على ممارسة التعددية.
- الإقرار بالهويات المتنوعة مع وضع آليات لدمج الهويات الفرعية بالهوية الوطنية الليبية.



المراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب

- 1- ابن منظور، الفضل جمال الدين (1995)، لسان العرب ، بيروت: دار صادر للطباعة والنشر.
- 2 - البهجي، إيناس محمد (2013)، المواطنة فى القانون الدولى والشريعة الإسلامية، القاهرة: المركز القومى للإصدارات القانونية .
- 3- السكرى، أحمد (2002)، قاموس الخدمة الاجتماعية، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية .
- 4- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا (2021)، رؤية لليبيا: نحو دولة الإزدهار والعدالة والمؤسسات ، الأمم المتحدة.
- 5- بن شمسى، ندى على حسن (2017)، المواطنة فى العصر الرقمى: نموذج مملكة البحرين معهد البحرين للتنمية السياسية .
- 6- بنفيذ، عبدالحافظ(2009)، المواطنة حقوق وواجبات، جمعية مشعل للثقافة والفنون.
- 7- جرار، أمانى غازى (2011)، المواطنة العالمية، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
- 8- حميدة، على عبداللطيف(2020)، دراسة تمهيدية عن المجتمع فى ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق، مطبوعات الأمم المتحدة.
- 9- رضوان ،عبير بسيونى(2012)، أزمة الهوية والثورة على الدولة فى غياب المواطنة وبروز الطائفية، القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.
- 10- صالح، ضرغام محمد (2004)، كيف تستخدم الإنترنت، الأردن: دار الإسراء للنشر والتوزيع.
- 11- طه، أماني محمد، وآخرون(2013)، تربية المواطنة بين النظرية والتطبيق، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- 12- طه، غسان (2010)، المواطنة والدولة: مقاربات واتجاهات، لبنان : منتدى الفكر العربى .
- 13- عمر، أحمد مختار (2008)، معجم اللغة العربية المعاصرة ، علم الكتب.
- 14- عامر، طارق عبدالرؤوف (2012)، المواطنة والتربية الوطنية: إتجاهات عالمية وعربية القاهرة طيبة للنشر والتوزيع.
- 15- مباركية، منير(2013)، مفهوم المواطنة فى الدولة الديمقراطية المعاصرة: حالة المواطنة فى الجزائر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- 16- موسى ، حسين حسن(2012)، مناهج البحث فى المواطنة وقيم المجتمع، القاهرة: دار

الكتاب الحديث.

17- يحيى، مهى(2015)، المواطنة والمكونات المجتمعية فى المنطقة العربية، منتدى البدائل العربى للدراسات.

ثانيا : الدوريات

1- أبو شاويش، ماهر (2016)،"المواطنة من منظور الشريعة الاسلامية: المفهوم – الحقوق الواجبات"، مجلة جامعة طيبة للآداب والعلوم الانسانية، العدد 5 .

2- الجنوبى، موسى على ، (2017)، "اعداد معلم التعليم الأساسى فى ضوء بعض المتغيرات العالمية المعاصرة"، مجلة جيل للعلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 29.

3- الجندى، محمد مصباح (2018)،"المواطنة ودورها فى تحقيق السلم الاجتماعى : ليبيا نموذجاً"، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، العدد11.

4- الخشت، محمد عثمان(2007)، "تطور مفهوم المواطنة فى الفكر السياسى الغربى"، مجلة التسامح، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، سلطنة عمان، العدد (20) .

5- الصائغ ، بان غانم أحمد (2009)، "التأصيل التاريخى لمفهوم المواطنة"، مركز الدراسات الاقليمية، العدد 13 .

6- الزيادات، ماهر مفلح (2008)، "فاعلية برنامج تعليمى مقترح فى اكتساب طلية الصف العاشر الأساسى للمفاهيم الديمقراطية فى مبحث التربية الوطنية والمدنية فى الأردن"، مجلة الجاشة الاسلامية، العدد 2 .

7- العطار ، محمد (2018)، "دور المؤسسات التربوية فى تنمية قيم المواطنة لدى الأطفال فى المملكة العربية السعودية – المسجد نموذجاً"، مجلة كلية التربية بجامعة الأزهر، العدد179.

8- المحجوب، مريم الصادق محمد(2015)،"فكرة المواطنة العالمية عند الرواقيين وأثرها فى الفكر المعاصر"، المجلة الليبية للدراسات، العدد 8

9- اليافعى، عبدالناصر صالح (2018)،"جدل المواطنة والأسرة والقبيلة فى السياق العربى:الخليج نموذجاً"،المجلة العربية لعلم الاجتماع ، العدد41.

10- بن مخيضير ، سلامة (2018)،" التأصيل الشرعى لمفهوم الوحدة والمواطنة من منظور اسلامى"، المجلة العلمية لكلية التربية بجامعة أسيوط، العدد 3 .

11- حسن، دينا مفيد على (2016)، "قيم المواطنة فى مناهج اللغة العربية بالتعليم الأساسى المصرى: دراسة تحليلية"، حوليات آداب عين شمس .



12- جابر، صلاح كاظم وليد حميد مزهر(2013)، " المواطنة وعلاقتها ببعض المتغيرات المعاصرة: دراسة تحليلية"، مجلة العلوم التربوية والنفسية، العدد 100.

13- زيدان، ليث(2007)، "مفهوم المواطنة في النظام الديمقراطي" ، الحوار المتمدن، العدد 1993.

14- صالح، باسم سليمان ، (2018) ، "خطة استراتيجية للمتطلبات التربوية اللازمة لتنمية المهارات الحياتية لطلاب الجامعة في ضوء المتغيرات المعاصرة دراسة ميدانية : الثقافة والتنمية"، جمعية الثقافة من أجل التنمية ، العدد 19.

15- عمر، ميادة منصور (2021) ، " التدخل المهني بطريقة تنظيم المجتمع لتنمية وعى المرأة بمخاطر التطرف والإرهاب "، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد 53.

16- كاظم، رحيم (2009) ، " العولمة والمواطنة والهوية "، مجلة القادسية في الآداب والعلوم والتربية، العدد 1.

17- نفيسة، زريق(2017)، "المواطنة في الجزائر: قراءة في أبعاد المواطنة وإنعكاساتها على البناء الديمقراطي في الجزائر"، مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد 2.

ثالثا: الرسائل العلمية

1- الشمري، هادي (2014) ، المسئولية الاجتماعية لدى طلاب الجامعات السعودية وعلاقتها بالوعي الوقائي الاجتماعي ، رسالة دكتوراة ، الرياض : جامعة نايف للعلوم العربية والامنية.

2- نجيب، جلال محمد (2014)، بعض المحددات الاجتماعية والسكانية للمواطنة البيئية: دراسة ميدانية مقارنة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة قناة السويس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم علم الاجتماع الإسماعيلية.

3- هياف، ابراهيم (2016)، المواطنة وحقوق الانسان في المنهاج الدراسي في ضوء الاصلاحات التربوية الأخيرة في الجزائر: منهاج التربية المدنية لمرحلة التعليم المتوسط أنموذجاً، رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر: كلية العلوم الانسانية والاجتماعية .

رابعا : المؤتمرات العلمية والندوات

1- الكندري، يعقوب (2008)،"دور التنشئة الاجتماعية والإعلام والمجتمع المدني في تحقيق الوحدة الوطنية " ورقة عمل مقدمة لمؤتمر الوحدة الوطنية ، الكويت.

2- الأطرش، رمضان (2011)،" المواطنة والديمقراطية في ليبيا: إعادة بناء الهوية (الواقع والتحديات)، مؤتمر نحو بناء دولة مدنية ديمقراطية ،جامعة طرابلس.

خامسا: المواقع الالكترونية

- 1- المحفوظ، محمد (2021)، "المواطنة والثقافة الوطنية"، فى : www.Juhainain.in
- 2- الشحى، أحمد محمد (2019)، "دور الإعلام فى حماية الأوطان"، البيان، فى :
www.albayan.ae
- 3- حسن، عمار على (2015)، "الإعلام والمواطنة"، الوطن، فى :
www.elwatannews.com
- 4- سعدون، عبدالصمد (2007)، "جدلية العلاقة بين الدولة والمواطنة فى تفعيل التنمية المستدامة"، فى www.mosuljournals.com



المراجع باللغة الأجنبية

A: Books

1-Ulrich K. Preuss,(2003), **The ambiguous meaning of citizenship**, paper presented at the University of Chicago law school to the center for comparative constitutionalism, December .1

B: Periodicals

1- Banks.J.A(2008) “The concept of citizenship diversity group identity and citizenship education inaglobal age , **Eductional Researcher**, No.3

2- Dalton(2008) “citizenship norms and the expansion of political participation, **political studies**,No..56

3- J.urry,(1999),”citizenship and society”,**Journal of world- systems resrarch**,vol..2

4-Sim,J. (2008), “What Does Citizenship Meah? Social Studies Teachers Understandings Of Citizenship in Singapore Schools”, **Educational**

Review, Vol,60, No..3

C: Acadmic Thesis

1- Veera Ilona Iija,(2011), **An Analysis of the Concept of Citizenship: Legal, Political and Social Dimensions**, Master's Thesis, University of Helsinki.